الجمهوريــة التونسيــة

مجلس نواب الشعب

لجنة التشريع العام

محضر اجتماع لجنة التشريع العام

- **تـاريخ الاجتماع:** الخميس 05 مارس 2026

- جدول الأعمال : * الاستماع الى ممثلي وزارة التربية وممثلي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حول مقترح قانون يتعلق بزجر الاعتداء على الإطار التربوي (عدد 2025/46)

- **الحـضور:**

الحاضرون: (07) المعتذرون (02) الغائبون (06)

- **ساعة افتتـاح الجلسـة: س.11.30**
- **ساعة رفع الجلسة : س.14.20**

1. مداولات اللجنة :

عقدت لجنة التشريع العام جلسة بتاريخ 05 مارس 2026 خصصت للاستماع الى ممثلي وزارة التربية وممثلي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حول مقترح قانون يتعلق بزجر الاعتداء على الإطار التربوي (عدد 2025/46)

وفي مستهل الجلسة، رحب رئيس اللجنة بالحاضرين، مبرزًا أهمية هذا المقترح في ظل تنامي ظاهرة العنف داخل المؤسسات التربوية، ومؤكدًا حرص اللجنة على الاستماع إلى مختلف الأطراف المتدخلة من أجل التوصل إلى صيغة تشريعية متوازنة تستجيب لمتطلبات حماية الإطار التربوي وتحترم في الآن ذاته المبادئ الدستورية.

ومن خلال مداخلتهم أكّد ممثلو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهمية النقاش المتعلق بظاهرة العنف المسلط على الإطار التربوي، وأشاروا إلى أن ظاهرة العنف المسلط على الإطار التربوي لا يمكن عزلها عن سياقها المجتمعي العام، باعتبارها تعبيرًا عن تحولات اجتماعية وثقافية أوسع، مشيرين إلى أن هذه الظاهرة لا تقتصر على الفضاء التربوي بل تمتد إلى مختلف الفضاءات العامة والخاصة. وفي هذا السياق، شدّدوا على أن المعالجة الناجعة لهذه الظاهرة تقتضي اعتماد مقاربة شاملة لا تقتصر على الجانب الزجري، بل تشمل كذلك الأبعاد التربوية والاجتماعية والوقائية.

كما أوضحوا أن حالات العنف المسجلة في قطاع التعليم العالي تبقى محدودة مقارنة بما قد يسجل في قطاع التربية، حيث تعتبر الاعتداءات المسلطة على الإطار الجامعي حالات معزولة ولا ترقى إلى مستوى الظاهرة .وأكد المتدخلون أن المقاربة الأنسب لمعالجة هذه الظاهرة ينبغي أن تكون مقاربة شاملة تجمع بين الجانب التربوي والجانب الاجتماعي والجانب الوقائي والجانب القانوني .

وشدّدوا على أهمية تعزيز التربية على المواطنة والقيم داخل المؤسسات التعليمية، إلى جانب تكثيف الجهود البحثية والدراسات الاجتماعية التي تسلط الضوء على أسباب العنف وسبل الحد منه.

وفي هذا السياق تطّرق ممثلو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى المقاربة الوقائية المعتمدة داخل المؤسسات الجامعية واستعرضوا أهم الإجراءات الوقائية التي تعتمدها وزارة التعليم العالي

في معالجة النزاعات داخل الوسط الجامعي، لاسيما من خلال إحداث هياكل للوساطة وفض النزاعات منذ سنة 2021، والتي تهدف إلى معالجة الخلافات في مراحلها الأولى ومنع تطورها إلى أشكال من العنف، إلى جانب تطوير آليات التدخل المبكر وتعزيز قدرات المؤسسات الجامعية في إدارة النزاعات.

كما تمت الإشارة إلى بعض التحفظات المرتبطة بالمقترح، من بينها إمكانية أن يثير تخصيص حماية جزائية لفئة معينة مطالب مماثلة من قطاعات أخرى، مثل قطاع الصحة أو غيره من القطاعات التي يتعرض العاملون فيها بدورهم إلى حالات اعتداء

وتقدّم ممثلو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجملة من الملاحظات المتعلقة بصياغة المقترح، ومن أهمها :تحديد نطاق الفئات المعنية حيث تم التساؤل حول مدى شمولية المقترح لأسلاك التعليم العالي والبحث العلمي، باعتبار أن النص يشير بصفة عامة إلى أسلاك التربية والتعليم دون توضيح دقيق للفئات المعنية . ضرورة تحديد النطاق المكاني للاعتداء باعتبار أن المقترح جاء بصياغة عامة ولم يحدد بدقة المكان الذي يجب أن يقع فيه الاعتداء حتى تنطبق أحكام التشديد، وهو ما يستوجب توضيح ما إذا كان المقصود هو الفضاء التربوي أو ما يتصل به من محيط مباشر. كما أوصوا بضرورة التنسيق مع وزارة العدل بالنظر إلى الطابع الجزائي للنص وما قد يترتب عنه من آثار على منظومة العقوبات.

ومن جهتهم، أكّد ممثّلو وزارة التربية استعدادهم للتفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية الصادرة عن مجلس نواب الشعب، خاصة تلك المتعلقة بالشأن التربوي .وأشاروا إلى أن مسألة العنف داخل المجتمع تمثل سياقًا عامًا ينعكس بدوره على المؤسسات التربوية، حيث برزت في السنوات الأخيرة حالات اعتداء مختلفة على الإطار التربوي .وتم التأكيد على أن هذه الاعتداءات قد تتخذ أشكالًا متعددة، من بينها العنف الجسدي والعنف اللفظي والعنف النفسي. كما تمت الإشارة إلى أن بعض هذه الحوادث كان له أثر بالغ على الأسرة التربوية وأثار نقاشًا واسعًا حول ضرورة توفير حماية قانونية أوضح للعاملين في المجال التربوي.

وفي هذا السياق، بينوا أن التعامل مع ظاهرة العنف لا يمكن أن يقتصر على المعالجة القانونية، وأن المقاربة المعتمدة من قبل الوزارة تقوم على معالجة متعدّدة الأبعاد، تجمع بين التوعية والتحسيس والعمل التربوي والاجتماعي، إلى جانب التدخل التشريعي عند الاقتضاء. كما شدد المتدخلون على

ضرورة إشراك مختلف الفاعلين في المجتمع في هذه المقاربة، بما في ذلك مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والأسرة ووسائل الإعلام.

وفيما يتعلق بمقترح القانون استعرض ممثلو وزارة التربية من ناحية أهم الجوانب الإيجابية حيث اعتبروا أنه سيمكن من توفير حماية قانونية أوضح للأسرة التربوية والإسهام في استعادة هيبة المؤسسة التربوية تحسين مناخ العمل داخل المؤسسات التعليمية إضافة إلى أنه سيمثل دعما للجهود الرامية إلى الحد من العنف داخل المجتمع.

ومن ناحية أخرى استعرضوا بعض النقاط التي تعدّ من الإشكاليات التي يطرحها مقترح القانون، حيث أشاروا إلى إمكانية سوء استعمال النص في بعض النزاعات الشخصية إضافة إلى صعوبة إثبات بعض أشكال العنف مثل العنف اللفظي أو النفسي وإشكالية تطبيق العقوبات في بعض الحالات الاجتماعية الحساسة هذا فضلا عن احتمال إثارة مطالب مماثلة من قطاعات أخرى تطالب بحماية

وأثناء النقاش، أجمع النواب الحاضرون على خطورة ظاهرة العنف داخل المؤسسات التربوية، معتبرين أنها تمثل انعكاسًا لواقع اجتماعي أوسع، ولا يمكن معالجتها بفعالية من خلال المقاربة الزجرية فقط.

وأكّد عدد من النواب على أن الإشكال المطروح يتجاوز مجرّد سنّ قوانين زجرية، مشيرين إلى أن التجربة التشريعية تثبت أن القوانين، مهما كانت شدتها، لا تقضي على الجريمة بقدر ما تسهم في الحد منها.وبيّنوا أن ظاهرة العنف داخل الفضاء التربوي هي انعكاس لعنف مجتمعي أشمل، داعين إلى اعتماد مقاربة تقوم على ضمان المساواة أمام القانون مع ضرورة احترام مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة مع ، مشيرين في هذا الصدد إلى إمكانية اللجوء المفرط إلى العقوبات السجنية، خاصة بالنسبة للفئات العمرية الصغرى.

,

وفي المقابل، أكد عدد من المتدخلين على خصوصية الفضاء التربوي وضرورة توفير حماية فعلية للإطار التربوي داخله، معتبرين أن ذلك يندرج ضمن حماية المصلحة العامة ولا يتعارض مع مبدأ المساواة، كما تم التأكيد على أن الظاهرة لا يمكن فصلها عن جملة من العوامل الهيكلية، من بينها ضعف الإمكانيات داخل المؤسسات التربوية، ونقص الإحاطة النفسية والاجتماعية، وتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

كما أشار نواب آخرون إلى أن ظاهرة العنف داخل المؤسسات التربوية شهدت تصاعداً ملحوظاً، خاصة بعد سنة 2011، واعتبروا أن المربي يمثل ركيزة أساسية في بناء المجتمع وأن حماية الإطار التربوي ضرورة لضمان استمرارية العملية التعليمية وبالتالي ضرورة إفراده بحماية جزائية مشددة، معتبرين أن ذلك لا يتعارض مع مبدأ المساواة بل يندرج في إطار حماية المصلحة العامة.

كما شدّدوا على أهمية الاستناد إلى الدراسات العلمية ومخرجات مراكز البحوث .

ودعا النواب في مجمل تدخلاتهم إلى اعتماد مقاربة شاملة تقوم على إصلاح المنظومة التربوية وتعزيز دور الأسرة والتصدي لمختلف الظواهر الاجتماعية المرافقة.

هذا وأكّدوا على أهمية مواصلة التشاور والاستماع إلى مختلف الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى صيغة متوازنة تعالج ظاهرة العنف المسلط على الإطار التربوي في إطار مقاربة شاملة تجمع بين الردع القانوني والعمل الوقائي والتربوي في إطار نص أكثر شمولًا.

وفي تفاعلهم مع مداخلات النواب، جدد ممثلو الوزارات التأكيد على أهمية المقاربة الوقائية، مشيرين إلى وجود برامج بحثية ودراسات ميدانية في هذا المجال، وإلى العمل على إعداد استراتيجيات وطنية تهدف إلى الحد من ظاهرة العنف، مع التأكيد على أن المعطيات الإحصائية لا تعكس بالضرورة تفشيًا واسعًا للظاهرة، وأن المنظومة التربوية، رغم ما تواجهه من صعوبات، تظل في حاجة إلى إصلاح وتطوير دون تعميم الأحكام السلبية.

وفي ختام الأشغال، أكّدت اللجنة وجود توافق عام حول خطورة ظاهرة العنف المسلط على الإطار التربوي وضرورة التصدي لها، مع تسجيل تباين في الآراء بخصوص سبل المعالجة، خاصة فيما يتعلق بالمقاربة الزجرية. كما تم التأكيد على ضرورة إدخال تعديلات على مقترح القانون بما يضمن تحقيق التوازن بين الردع والوقاية،

رئيس اللّجنة	**مقــرّر اللّجنة**
فوزي دعّاس	**ياسر القورارى**